



قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٤
بشأن تنظيم مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات
شراء الأوراق المالية بالهامش وفقاً لآخر تعديل بتاريخ ٨/١١/٢٠٢٣

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛
وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته
التنفيذية؛
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشئونها
المالية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة
المالية؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد وضوابط مزاولة شركات السمسرة في
الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٤؛
وبناءً على اقتراح البورصة المصرية؛

قرر

(المادة الأولى)

تلتزم شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء حفظ الأوراق المالية بالحصول على موافقة الهيئة المسبقة
للتعامل على الأوراق المالية بالهامش، وذلك وفقاً للإجراءات والضوابط الواردة بهذا القرار.
ويشترط للتقدم للحصول على موافقة الهيئة لمزاولة عمليات الشراء بالهامش ألا يقل صافي حقوق المساهمين
بشركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ عن خمسة ملايين جنيه، وألا يقل المبلغ الذي يخصصه
أمين الحفظ من البنوك عن خمسة ملايين جنيه.

١ تم تعديل القرار بموجب قرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام ٦١ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٢١، وقرار رقم ٧٢ بتاريخ ٣١/٨/٢٠٢٢، وقرار رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨.



(المادة الثانية)

على شركات السمسرة في الأوراق المالية أو أمناء الحفظ الراغبين في الحصول على موافقة لمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش تقديم طلب للهيئة بالموافقة على مزاولة هذه العمليات مرفقاً به ما يلي: -

١. بياناً بصافي رأس المال السائل للشركة وإجمالي التزاماتها في آخر يوم عمل من الشهر السابق على تاريخ الطلب وفقاً للنموذج الذي تحدده معايير الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وموقعا من المدير المالي والعضو المنتدب للشركة ومرفقاً به تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة هذا النموذج.
 ٢. آخر قوائم مالية سنوية معتمدة، أو قوائم مالية دورية تالية لها مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة أو فحص هذه القوائم المالية.
 ٣. تعهد بالالتزام بزيادة قيمة التأمين المودع من الشركة لدى الهيئة ليتناسب مع مخاطر النشاط وتحدد الهيئة قيمة الزيادة في التأمين وفقاً لحجم العمليات التي تقوم بها الشركة.
 ٤. تقديم ما يفيد عدم صدور تدابير أو جزاءات إدارية من البورصة المصرية أو الهيئة خلال مدة ٦ أشهر السابقة على تقديم الطلب، فيما عدا التدبير الوارد بالبند (أ) من المادة (٣١) من قانون سوق رأس المال إذا قدمت الشركة ما يفيد قيامها بإزالة أسبابه.
 ٥. بياناً بالنظام الفني لمعالجة المعلومات وما يفيد وجود خط ربط إلكتروني بين الشركة والهيئة والبورصة وشركة الإيداع والقيود المركزي بما يحقق المتابعة والرقابة وكذلك ما يفيد وجود نظام تسجيل هاتفي على النحو الوارد بالمادة (٢٦٣) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
 ٦. نظام حفظ المستندات.
 ٧. نظم وأسس الرقابة الداخلية والمراجعة المالية.
 ٨. شهادة من مراقب حسابات الشركة بأن النظام المحاسبي المطبق بها يكفل تحقيق الالتزام بمتطلبات العمليات المطلوب مزاولتها.
 ٩. بيان باسم المدير المسئول عن عمليات الشراء بالهامش وخبراته، وكذلك أسماء أي عاملين آخرين بالوحدة التنظيمية المختصة بالشراء بالهامش.
 ١٠. نموذج العقد الذي تبرمه الشركة مع عملائها في شأن عمليات الشراء بالهامش، وذلك وفقاً للنموذج الاسترشادي الصادر عن الهيئة في هذا الشأن.
 ١١. تعهد بالالتزام بفتح حساب لعمليات التداول بالهامش لدى شركة الإيداع والقيود المركزي فور موافقة الهيئة على قيامها بمزاولة عمليات الشراء بالهامش.
 ١٢. ما يفيد سداد مبلغ خمسة آلاف جنيه مصري للهيئة كمقابل فحص طلب الموافقة.
- ويعفى أمناء الحفظ من البنوك أو فروع البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري من البنود (١، ٢، ٦) من هذه المادة.



(المادة الثالثة)

تصدر الهيئة قرارها في شأن الطلب خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه أو من تاريخ استيفاء المستندات التي تطلبها.

(المادة الرابعة)^٢

تلتزم شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ الحاصلين على موافقة الهيئة بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش بما يلي: -

١. القيام بإجراء دراسة وافية عن حالة العملاء قبل منحهم التمويل تتضمن على وجه الأخص ما يلي:
 - (أ) دراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالتعامل على كل ورقة مالية مدرجة بقائمة الأوراق المالية المقبولة لديها والمسموح بمزاولة عمليات الشراء بالهامش.
 - (ب) التحقق من قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم الناتجة عن عمليات الشراء بالهامش ومصادر التمويل المتاحة لهم وملاءتهم المالية وأهدافهم الاستثمارية والتعرف نمط تعاملاتهم السابقة وتحليل تلك البيانات.
 - (ت) الاستعلام من خلال الجهات التي تحددها الهيئة عن حجم التمويل الممنوح للعملاء ومجموعاتهم المرتبطة على مستوى السوق ونسبة الضمانات لإجمالي التمويل، ومدى تعرضهم خلال الفترة السابقة على منحهم التمويل لعدم القدرة على سداد الالتزامات المترتبة على قيامهم بعمليات الشراء بالهامش.

وعلى الشركة أو أمين الحفظ الاحتفاظ بتلك الدراسة بملف العميل وتحديثها بحد أدنى مرة كل اثني عشر شهراً أو كلما استلزم الأمر ذلك، والالتزام بموافقة الهيئة والبورصة المصرية بأي بيانات أو مستندات يطلبونها وفقاً لهذا البند.

٢. تمكين الهيئة والبورصة من الاطلاع والحصول على جميع البيانات والمستندات المتعلقة بعمليات الشراء بالهامش، وعلى الشركة بناء على طلب أي منهما توفير تلك البيانات عن طريق خط الربط الإلكتروني مع البورصة.

٣. تسليم العميل عند إبرام الاتفاق معه بياناً موضحاً فيه على وجه التفصيل مفهوم الشراء بالهامش والإجراءات والمزايا والمخاطر والأحكام الأساسية لهما، كما يجب إرسال هذا البيان لكل عميل من العملاء مرة واحدة على الأقل سنوياً وفور حدوث أية تعديلات في الأحكام الأساسية التي تضمنها البيان المسلم للعميل.

٤. إمساك دفاتر وحسابات مستقلة لتسجيل عمليات الشراء بالهامش.

٥. الاحتفاظ في كل وقت بالحد الأدنى لصافي رأس المال السائل وفقاً لمعايير الملاعة المالية الصادرة عن الهيئة.

^٢ تم تعديل البند ١ من المادة الرابعة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣١.



رئيس الهيئة

٦. إخطار الهيئة والبورصة المصرية وشركة الإيداع والقيود المركزي مسبقاً بالمبلغ المجنب لشراء الأوراق المالية بالهامش (متضمناً القروض المساندة المخصصة لهذا الغرض إن وجدت)، والاحتفاظ بالمستندات المؤيدة لهذه المبالغ، ويلتزم مراقب حسابات الشركة بالتأكد من وجود المبلغ المجنب لشراء الأوراق المالية بالهامش ورصده لهذا الغرض وإثبات ذلك في تقرير يصدر عنه، على أن يوافق الهيئة والبورصة المصرية بالبيانات والمستندات المثبتة لذلك متى طلبت منه.^٣
٧. إبلاغ شركة الإيداع والقيود المركزي عن طريق خط الربط الإلكتروني بأي عملية شراء بالهامش في ذات يوم تنفيذ العملية.

(المادة الخامسة)

على العميل الراغب في الشراء بالهامش أن يسدد لشركة السمسرة أو أمين الحفظ نقداً ما لا يقل عن (٥٠%) من ثمن الأوراق المالية المشتراه لحسابه ولا تقل هذه النسبة عن (٢٠%) بالنسبة للسندات الحكومية، أو أن يقدم ويضع تحت تصرف شركة السمسرة أو أمين الحفظ أحد الضمانات التالية بذات القيمة:

- (أ) خطابات ضمان مصرفية غير مشروطة صادرة لصالح شركة السمسرة أو أمين الحفظ من أحد البنوك أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.
- (ب) ودائع لدى أحد البنوك أو فروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري، بشرط أن يتم تجميدها لدى البنك لصالح شركة السمسرة أو أمين الحفظ وأن يجوز تسيلها عند الطلب دون اشتراط موافقة العميل، على أن يتم تقييمها بنسبة (٩٠%) من أصل مبلغ الوديعة.

ويجوز أن يضع العميل تحت تصرف شركة السمسرة أو أمين الحفظ الأوراق المالية التالية كضمان على ألا تقل قيمتها السوقية في تاريخ تقديمها عن (١٠٠%) من ثمن الأوراق المالية المشتراه لحسابه: -

- (أ) سندات حكومية مصرية بشرط رهنها لصالح شركة السمسرة أو أمين الحفظ على أن يتم تقييمها بنسبة (١٠٠%) من قيمتها السوقية.
- (ب) الأوراق المالية التي يتوافر بها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة وتقبلها شركة السمسرة أو أمين الحفظ كضمان على أن يتم تقييمها بنسبة (١٠٠%) من قيمتها السوقية، وبمراعاة حكم المادة السابعة من هذا القرار.

وتقوم شركة السمسرة أو أمين الحفظ بإخطار شركة الإيداع والقيود المركزي بالأوراق المالية المقدمة كضمان للتأشير بها وحجزها لصالح الشركة كضمانة للأوراق المالية المشتراه للعميل بالهامش.^٤

^٣ تم استبدال البند رقم (٦) من المادة الرابعة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨.

^٤ تم استبدال البند (ب) من الفقرة الثانية بالمادة الخامسة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨.



(المادة السادسة)

على شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ الحاصلين على موافقة الهيئة بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش الالتزام بالضوابط التالية عند التعامل: -

١. عدم إجراء عمليات الشراء بالهامش إلا على الأوراق المالية المستوفاة للمعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة.

٢. ألا يزيد إجمالي التمويل الذي يتم تقديمه لعمليات الشراء بالهامش عن المبلغ المجنب لهذا الغرض.

٣. ألا تتجاوز نسبة مديونية العميل الواحد (١٠%) من إجمالي المبلغ المجنب، وبشرط ألا تتجاوز النسبة (١٥%) للعميل ومجموعته المرتبطة.

ويقصد بالمجموعة المرتبطة كل مجموعة من العملاء تكون خاضعة للسيطرة الفعلية لذات الأشخاص الطبيعيين أو ذات الأشخاص الاعتبارية، ويعد من الأشخاص المرتبطة الأشخاص الطبيعيين وأي من أقاربهم حتى الدرجة الثانية، والأشخاص الاعتبارية المكونة من شخصين أو أكثر التي تكون غالبية أسهم أو حصص إحداهما مملوكة مباشرة أو بطريق غير مباشر للطرف الآخر، أو يكون مالكها شخصاً واحداً، والشركات القابضة والتابعة والشقيقة بحسب الأحوال.

وللهيئة أو البورصة المصرية أن تطلب في أي وقت بيانات أي مجموعة مرتبطة سوف يتم التعامل معها بالشراء بالهامش.

٤. في حالة تقديم العميل الأوراق المالية المشار إليها بالبند (١) كضمان لعملية الشراء بالهامش يشترط ألا تزيد نسبة التركيز للورقة المالية الواحدة من الأوراق المالية المشار إليها بالبند (١) للعميل الواحد عن ٧٥% من الحد الأقصى المتاح لمحفظة العميل في تاريخ الشراء.

ويحظر على شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمين الحفظ قبول طلبات شراء الأوراق المالية بالهامش في الحالات التالية: -

١. إذا انخفضت صافي حقوق المساهمين بالشركة عن خمسة مليون جنيه.

٢. إذا استخدمت شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ كامل المبلغ المجنب لعمليات الشراء بالهامش لعملائها.

٣. إذا انخفض صافي رأس مال الشركة السائل عن الحد المشار إليه بمعايير الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة.

° تم استبدال البند رقم (٣) من الفقرة الأولى بالمادة السادسة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨، (على أن يسري التعديل الوارد بالبند (٣) من الفقرة الأولى بالمادة السادسة من هذا القرار على تعاملات العملاء التالية لتاريخ العمل بهذا التعديل، ولا يخل تعديل ذلك البند على النسب السابق التعامل عليها بموجبه قبل صدور هذا القرار).



رئيس الهيئة

وفي جميع الأحوال تلتزم الشركة أو أمين الحفظ خلال خمسة أيام على الأكثر بزيادة صافي رأس المال السائل إلى الحد الأدنى المقرر، وفي حالة عدم الالتزام بذلك يتم منع الشركة من مزاولة العمليات وإلغاء الموافقة الصادرة من الهيئة في هذا الشأن واتخاذ ما يلزم من إجراءات.

(المادة السادسة مكرر)^٦

ملغاة

(المادة السابعة)

على شركات السمسرة وأمناء الحفظ قبول السندات الحكومية المصرية المقدمة كضمان من جميع العملاء بنسبة (١٠٠%) من قيمتها السوقية.

كما تلتزم شركات السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ بإخطار الهيئة والبورصة مسبقاً بقائمة بالأوراق المالية المقبولة لديها كضمان من بين الأوراق المالية المسموح بالتعامل عليها بالشراء بالهامش وفقاً للمعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة، وذلك وفقاً لما يلي: -

١. أن يصدر بتحديد هذه الأوراق ونسبة الضمان لكل ورقة مالية قرار من مجلس إدارة الشركة أو العضو المنتدب في حالة أمين الحفظ من البنوك.

٢. التزام الشركة بقبول هذه الأوراق المالية من جميع عملائها.

٣. قيام الشركة بإتاحة قائمة بهذه الأوراق المالية ونسبة الضمان لكل ورقة مالية بشكل ظاهر في مقرها الرئيسي وفي جميع فروعها وعلى موقعها الإلكتروني.

٤. إخطار الهيئة والبورصة المصرية بشكل مسبق بكافة القرارات المتعلقة بالأوراق المالية التي تتعامل عليها بهذه الآلية.

وتلتزم شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ في حالة قيامه بتعديل القائمة المشار إليها أو نسبة الضمان لأي ورقة مالية بما يلي:

١. الالتزام بمراعاة كافة الأحكام الواردة بالفقرة السابقة.

٢. إخطار المتعاملين معها بالية شراء الأوراق المالية بالهامش بالقائمة الجديدة، مع إعطاء مهلة لعملائها باستبدال الأوراق المالية المقبولة كضمانة بالأوراق المالية التي خرجت من القائمة خلال مدة لا تقل عن شهرين أو تقديم ضمانات إضافية طبقاً لما هو وارد بالمادة الخامسة من هذا القرار.

ويكون لشركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ التصرف بالبيع في الأوراق المالية التي خرجت من القائمة عند وصول نسبة مديونية العميل للنسبة التي تجيز التصرف بالبيع وعدم قيام العميل بتقديم ضمانات إضافية.

^٦ تم إضافة المادة السادسة مكرر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٦١ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٢١، ثم تم إلغاء المادة بموجب قرار رقم ٧٢ بتاريخ ٣١/٨/٢٠٢٢.



(المادة الثامنة)

على شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ إعادة تقييم الأوراق المالية محل الشراء بالهامش في نهاية كل يوم عمل وفقاً لقيمتها السوقية، وإذا تبين نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق أن مديونية العميل قد تجاوزت (٦٠%) من قيمتها السوقية بسعر الإقفال المعلن من البورصة؛ وجب عليها إخطار العميل بتخفيض هذه النسبة سواء بالسداد النقدي أو بتقديم ضمانات إضافية، وعليها اتخاذ هذا الإجراء إذا بلغت النسبة (٨٥%) بالنسبة للسندات الحكومية.

ويكون لشركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ اتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالية وتسييل الضمانات المقدمة من العميل للوصول بنسبة مديونته إلى (٥٠%) من القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراه بالهامش، أو (٨٠%) بالنسبة للسندات الحكومية في الحالات التالية:

(أ) إذا لم يتم العميل بتخفيض نسبة مديونته عن النسبة المشار إليها في الفقرة السابقة وذلك بعد مرور يومي عمل من إخطاره وفقاً للآلية المتفق عليها بالعقد المبرم بينهما ولم يقدم ضمانات إضافية.

(ب) إذا بلغت نسبة مديونية العميل (٧٠%) من القيمة السوقية للأوراق المالية أو (٩٠%) من القيمة السوقية للسندات الحكومية.

وذلك ما لم يتضمن عقد شراء الأوراق المالية بالهامش مع العميل نسباً أقل لتسييل الضمانات المقدمة منه، وبعد إخطار العميل وفقاً لحكم البند (أ) من هذه المادة.

ويتم تخفيض نسبة مديونية العميل إما بالسداد النقدي أو بتقديم إحدى الضمانات الآتية:

١. خطابات ضمان مصرفية غير مشروطة لصالح شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ صادرة من أحد البنوك أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.
٢. ودائع لدى أحد البنوك أو فروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري، بشرط أن يتم تجميدها لدى البنك لصالح شركة السمسرة أو أمين الحفظ وأن يجوز تسييلها عند الطلب دون اشتراط موافقة العميل، على أن يتم تقييمها بنسبة (٩٠%) من أصل مبلغ الوديعة.
٣. سندات حكومية مصرية بشرط رهنها لصالح شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ على أن يتم تقييمها بنسبة (١٠٠%) من قيمتها السوقية.
٤. الأوراق المالية المقبولة لدى شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ كضمان وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذا القرار.

(الثامنة مكرراً)^٢

يكون لشركة السمسرة أو أمين الحفظ استيلاء مديونيتها من الأوراق المالية المقدمة كضمان من العميل في حال تخلفه عن سداد المديونية الناشئة عن شراء الأوراق المالية بالهامش وذلك بمراعاة الضوابط الآتية:

^٢ تم إضافة المادة (الثامنة مكرراً) بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨.



رئيس الهيئة

١. أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة وعميلها الحق في اتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالية وتسييل الضمانات المقدمة منه في أي من الحالات المشار إليها وعلى النحو المبين بالعقد.
٢. قيام شركة السمسرة أو أمين الحفظ بإخطار شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية لمحو التأشير على الأوراق المالية المقدمة كضمان وفك الحجز بغرض اتخاذ إجراءات بيعها من قبل شركة السمسرة أو أمين الحفظ لاسترداد مديونيتها.

ويتم التنفيذ على الأوراق المالية المقدمة كضمانه والتي تم التأشير عليها وحجزها لدى شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية وفق الترتيب الذي تحدده شركة السمسرة أو أمين الحفظ حسب الأحوال ما لم ينص العقد على خلاف ذلك، وذلك كله بما لا يخل بالأوامر والقرارات والاحكام القضائية وبما في ذلك المتعلقة بالمنع من التصرف أو الحجز التحفظي أو التنفيذ.

وفي حال استرداد شركة السمسرة أو أمين الحفظ لكامل المديونية المستحقة لها طرف العميل، تلتزم بإخطار شركة الإيداع والقيود المركزي لمحو التأشير على باقي الأوراق المالية السابق تقديمها كضمان وفك الحجز فوراً وبعد أقصى قبل بدء جلسة تداول يوم العمل التالي، ويسري ذلك الحكم في حالة استبدال الأوراق المالية المقدمة كضمان.

(المادة التاسعة)

- على شركات السمسرة أو أمناء الحفظ السابق حصولها على موافقة الهيئة للتعامل على الأوراق المالية بالهامش الالتزام بكافة القواعد والضوابط المنظمة للتعامل الواردة بهذا القرار، مع التزامها بما يلي:
- (أ) إخطار الهيئة وشركة الإيداع والقيود المركزي بالمبلغ المجنب لشراء الأوراق المالية بالهامش، وتقديم ما يفيد القيام بفتح حساب لعمليات التداول بالهامش لدى شركة الإيداع والقيود المركزي، وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القرار.
 - (ب) عدم جواز قبول طلبات شراء أوراق مالية بالهامش إذا كان صافي حقوق المساهمين يقل عن خمسة ملايين جنيه، وفقاً لأخر قوائم مالية دورية.
 - (ج) توفيق أوضاعها بشأن الحد الأقصى لنسبة التمويل للورقة المالية للعميل الواحد، والحد الأقصى لنسبة مديونية العميل الواحد ومجموعته المرتبطة طبقاً للنسب الواردة بهذا القرار، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ / ٦ / ٢٠١٤.

(المادة العاشرة)^٨

تلتزم شركة الإيداع والقيود المركزي بإخطار الهيئة فوراً في حالة تجاوز شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ للحد الأقصى لعمليات الشراء بالهامش المسموح لها القيام بها.

^٨ تم إضافة الفقرة الثانية بالمادة العاشرة بموجب قرار مجلس إدارة رقم ٦١ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٢١، ثم تم إلغاؤها بموجب قرار رقم ٧٢ بتاريخ ٣١/٨/٢٠٢٢.



(المادة الحادية عشرة)^٩

يجوز للهيئة إلغاء الموافقة الصادرة لأي من شركات السمسرة في الأوراق المالية أو أمناء الحفظ على الأوراق المالية بالهامش مع ما يترتب على ذلك من آثار، وذلك في الحالات التي تقدرها حفاظاً على استقرار التعاملات وعدم الإضرار بالسوق أو المتعاملين فيه أو بالمتعاملين مع هذه الشركات. ووفقاً لنتائج تحليل المخاطر المرتبطة بحجم التمويل الممنوح ومدى تأثيره الحالي والمحتمل على استقرار التعاملات بالسوق، وفي ضوء تركيز عمليات الشراء بالهامش على مستوى الورقة المالية أو على مستوى العملاء والمجموعات المرتبطة أو على مستوى الشركات المانحة للتمويل، يجوز للهيئة أو البورصة المصرية اتخاذ أيًا من التدابير الآتية:

- ١- استبعاد ورقة مالية أو أكثر من قائمة الأوراق المالية المسموح عليها بعمليات الشراء بالهامش.
- ٢- تخفيض نسبة الاعتماد بالأوراق المالية المشار إليها بالنقد رقم ١ كضمان لعمليات الشراء بالهامش.
- ٣- تخفيض نسبة الحدود السعرية المسموح بها للتعامل على الأوراق المالية المشار إليها بالنقد رقم ١.

وذلك كله مع عدم الإخلال بالمراكز القانونية القائمة قبل تاريخ اتخاذ أي من التدابير المشار إليها.

(المادة الثانية عشرة)

تسري الأحكام المنظمة لتداول الأوراق المالية الواردة بقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه القواعد والضوابط.

(المادة الثالثة عشرة)

يحل هذا القرار محل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه، وينشر في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

^٩ تم إضافة فقرة ثانية للمادة الحادية عشر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧٢ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣١.